

## المعوقات الاجتماعية والثقافية و مشاركة المرأة في التنمية في الجزائر.

### Social and cultural constraints and women participation in the development in Algeria

أ.العقاق حفصة

استاذة علم الاجتماع- جامعة وهران 2-

#### ملخص:

تعد السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ الستينات من القرن الماضي في عملية ادماج المرأة في عالم الشغل عاملا اساسيا للنهوض بعجلة التنمية في كل القطاعات و لا سيما القطاع الاقتصادي الا ان هذه السياسة اصطدمت بعدة معوقات نابذة من الخصوصية الثقافية و الدينية و التاريخية للمجتمع الجزائري الذي يعتبر خروج المرأة للعمل معادلة جديدة و تغير للمكانة الطبيعية للمرأة و التي تتمثل في البيت و هذا الخروج بمأته مفروض من قبل الظروف و سياق التطور الطبيعي للمجتمع فانه لا بد ان يخضع لقواعد و شروط، كل هذا جعل من خروج المرأة لعالم الشغل "ضربا من ضروب المغامرة" التي قد يكلفها الكثير الى درجة التخلي عنه احيانا، ففيما ينظر الى عمل المرأة خارج البيت ظاهرة اقتصادية محضة فان النظر لهذه الظاهرة من زاوية علم الاجتماع يكشف لنا عن العديد من الاعتبارات السوسيوثقافية التي تدخل في اطار مساهمة المرأة في عالم الشغل و بالتالي في التنمية.

#### Abstract:

The development policy launched by the Algerian government since the sixties of the last century a real strategy of the pushing Algerian women to participate in the labor market and the development of the nation. Mainly in the economic sphere. However these policies faced many constraints related to the social and cultural characteristics of the Algerian society. Thus women participation in the labor market represents a new way of women emancipation, and the ability of this part of the society as a factor of development.

## أولا : مقدمة

تمثل هذه الورقة البحثية محاولة سوسيولوجية لتسليط الضوء على جانب من جوانب واقع التنمية في المجتمع الجزائري من خلال القطاع الاقتصادي و عبر فئة من فئات المجتمع و هي المرأة و مساهمتها في هذا القطاع باعتبارها فاعلا مهما في النهوض بعجلة التنمية في كل الجوانب، و ستكمل الدراسة ببعض الاحصائيات و الارقام حول نسبة مشاركة المرأة الجزائرية في عالم الشغل و تمثلات المجتمع الجزائري لعمل المرأة و القطاعات الاكثر استقطابا لعمل المرأة .

فمن نواتج المجتمع البطريكي التمييز الجنسي الذي تحتل من خلاله المرأة مكانة مختلفة عن نظيرها الرجل في الفضاء العام و الخاص، هذه القاعدة الاجتماعية التي تعتبر متفشية و حتمية من حتميات مجتمعات العالم الثالث او دول الجنوب و بشكل كبير في الدول الاسلامية التي اعطت للمرأة هذه المكانة منذ عصر الانحطاط و سقوط الدولة العثمانية و التأويلات الدوغمانية التي ظهرت على الساحة الاسلامية عقب ذلك، فاضحت المرأة تمثل التقاليد و مكانها الاصلي هو البيت.

في حين تعتبر المرأة و نسبة مشاركتها في الجانب الاقتصادي المؤشر الاول في تطور المجتمعات و تحقيق الحداثة.<sup>1</sup> فموضوع المرأة يعكس بحد ذاته البعد الثقافي التاريخي الذي يرتبط بالمكانة السوسيو عائلية و علاقتها مع الرجل و التحدث عن التنمية هو البحث عن كل منطوق عقلي يسمح لمجتمع ما بالتطور و بالتالي فان علاقة المرأة بالتنمية في المجتمعات الاسلامية هو علاقة الثقافة التاريخية بالحداثة.

لان مفهوم التنمية في حد ذاته ليس وليد مجتمعات العالم الثالث انما تم تبنيه من طرف هذه الاخيرة مؤخرا بعد حصولها على استقلالها لهذا السبب فان المقومات التي تساهم في هذه التنمية لاتزال في طور التكيف و النهوض مع ضروريات تحقيق التطور في كل المجالات.

و المجتمع الجزائري هو من ضمن هذه المجتمعات التي سعت منذ الاستقلال و لاتزال تسعى لتحقيق التنمية على كل المستويات و من اهمها سوق العمل الذي عرف و يعرف منذ الاستقلال تغييرات عديدة و ذلك في اطار السياسة الاقتصادية للبلاد منذ ستينات القرن الماضي فمن الاشتراكية الجزائرية الى الرأسمالية الى اقتصاد السوق كلها اثرت على سوق العمل في الجزائر و جعلته يمر بتجارب عديدة لعل اهمها اقحام المرأة ضمنه كعنصر فعال و الذي جعلها امام اشكالية جديدة تكمن في التوفيق بين احد اهم مقومات التنمية و هي المرأة و الشغل و بين المعطيات السوسيوثقافية التي لا يمكن ان تقبل المرأة الا في اطار الاشغال المنزلية هذا النموذج الذي يبدو ان المجتمع هو في طور التخلص منه لا يبدو في الحقيقة بهذه السهولة لأنه نتاج قرون عديدة و لا يمكن تجاوزه في عشرات من السنين لذلك راينا من الضروري تسليط الضوء عليه و محاولة فهم مساره و تمثلات المجتمع حول هذه الظاهرة و ماهي العوائق التي تصادفها؟

## ثانيا: الواقع السوسيوثقافي لعمل المرأة في الجزائر

هناك عدة عوامل تحدد دخول الأفراد إلى سوق العمل. فبعض القوى تعمل على تشجيع انضمام الأفراد إلى سوق العمل من أجل رفع دخلهم وفي نفس الوقت هناك عوامل تعيق هذه المساهمة، ويمكن اعتبار هذه العوامل عوامل اجتماعية وثقافية. ومن هنا فالكلام عن العوامل الاجتماعية والثقافية يجرنا إلى التطرق إلى نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل<sup>2</sup>. و قد شهد المجتمع الجزائري منذ الاستقلال تحولات جذرية شملت كافة قطاعات الدولة بالإضافة الى ان هناك تغييرات مست القيم و الممارسات الاجتماعية الفردية و الجماعية، و تعد المرأة من اهم العناصر التي دعيت الى تأدية دور هام في التغيير و المشاركة في ديناميكية المجتمع في طريقه نحو التنمية، فقد سعت الدولة الى ادماج المرأة في الحياة الاقتصادية و ذلك في اطار مجانية و تعميم التعليم كخطوة اولى و بالتالي تحسين المستوى الدراسي للمرأة و تمكينها من استكمال الدراسات هذا الى جانب التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد و خاصة في الثمانينات من القرن الماضي عملت على تحديد أدوار جديدة للمرأة. فاضحي هناك نساء تعملن في كل

مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ونسبة مساهمتها تتغير من قطاع لآخر بعدما كانت لزمن طويل مهمشة ومقصاة من المساهمة في عملية التنمية، حبيسة البيت ، منشغلة فقط في الأعمال المنزلية<sup>3</sup>

إن ابتعاد نسبة كبيرة من النساء عن المشاركة في سوق العمل مرتبط ببعض المعايير الاجتماعية التي ترفض الاتصال مع المحيط العام. فالحديث عن المرأة ومساهماتها في سوق العمل كان محل نزاع بين النساء والرجال المتشبعين بالثقافة التقليدية والتأويل الخاطئ للإسلام، وهي ثقافة لازالت منتشرة في المحيط الاجتماعي . فحتى النساء اللواتي كان لهنّ الحظ في الخروج للعمل خارج البيت كانت تواجهن ضغوطات اجتماعية وثقافية. فكانت ترتدي الحجاب التقليدي حتى يسمح لهن بالخروج للعمل خارج البيت.

يشير علي مازروي Ali Mazrui في إحدى الحصص الوثائقية في التلفزيون البريطاني، مبيناً المرأة الجزائرية العاملة بمؤسسة الإلكترونيك بسيدي بلعباس وهي متجهة إلى العمل مرتدية الحايك واللتام وبعد دخولها إلى المصنع وأمام أحدث التكنولوجيات تنزع هذه العاملات حجابهن التقليدي وتشرعن في العمل. فيعقب علي مازروي عن هذا المشهد قائلاً: " في كل أربعة وعشرون ساعة، تقطع المرأة العاملة الجزائرية أربعة عشرة قرناً من الزمن، ما بين مقر السكن ومكان العمل." <sup>4</sup> فيرجع المحيط الاجتماعي إلى القرن السابع ( زمن رواج الحضارة العربية الإسلامية) والمؤسسة الصناعية إلى القرن الواحد وعشرين. لا شك أن هذا التشبيه له دلالة اجتماعية في المجتمع الجزائري، والذي يبين مدى تأثير الأفراد بالاتجاهات القيمية المكونة لثقافة المجتمع، وبالتالي فما هي نظرة مبحثين للمرأة العاملة خارج البيت؟

بمان التنمية لا تتحقق الا بتظافر جهود كل افراد المجتمع و في شتى المجالات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية، و التفكير في واقع التنمية في الجزائر لا يمكن ان يكتفي بكونه اطار تفكير معزول عن الاطارات الملموسة او مجرد تجربة غربية يمكن تطبيقها بكل حذافرها لتحقيقها مهما كانت نوعية المجتمع و مقوماته فهذا يسوقنا اسطورة التنمية و التي عبر عنها مصطفى بوتفونشت

5 « le mythe du cargo » لذلك فالمجتمع الجزائري بحاجة الى دراسات ميدانية تضع تحت المجهر، ذلك لان السياسات التنموية التي تهدف الى حل مشاكل من النوع الاقتصادي فان هذه الاخيرة ليست اقتصادية فقط و انما هي من حيث اسسها و اشكالياتها تعتبر اجتماعية و ثقافية فنجد امامنا هنا اشكالية التقاء القيم " التقليدية" و القيم "العصرية" بمان التنمية هي من اختراع مجتمع مغاير، و ليس اكثر تعبيراً لهذه الجدلية اذا ما بحثنا في عمل المرأة في الجزائر حيث افرز هذا المسار تمثلات جديدة للمرأة العاملة خارج البيت. ولدراسة هذه التمثلات قمنا باستغلال بعض المعطيات التي استقينها من بحث ميداني حول فئة العمال الصناعيين بمنطقة طرارة الخاص بأطروحة دكتوراه في علم الاجتماع للأستاذ مولاي الحاج مراد<sup>6</sup> حول معرفة اراء المبحوثين في المشاركة المتزايدة للمرأة في العمل خارج البيت و ذلك لمعرفة تمثلات المبحوثين حول هذه الظاهرة. الجدول رقم 1 يبين لنا موقف المبحوثين من عمل المرأة خارج البيت.

الجدول رقم 1 يبين رأي المبحوثين حول خروج المرأة للعمل خارج البيت

النسبة %	التكرارات	رأي المبحوثين
68.5	178	موافق
26.5	69	غير موافق
5	13	غير موافق تماماً
100	260	المجموع

اثبتت الدراسة من خلال الجدول رقم 1 أن ثلثي المبحوثين يوافقون على عمل المرأة خارج البيت أي ما يعادل 68.5% من المبحوثين. كل ما يمكن القول هنا أن هؤلاء المبحوثين استطاعوا أن يتجاوزوا تلك القيود التي تفرضها العادات والتقاليد، وأصبحوا يرون الواقع بنظرة عقلانية، فهم يوافقون على أن المرأة مثلها مثل الرجل خاضعة لظروف اجتماعية واقتصادية تبرها على الخروج إلى عالم الشغل كعامله أجنبية. لم يبق المجتمع قائماً على مبادئ ومعايير التعاون والتضامن العائلي الذي عرفه المجتمع التقليدي، إلا في حدود ضيقة بل أصبح مجتمعاً يسير في اتجاه قائم على النزعة الفردية شعارها الضمني "كل لنفسه والله للجميع". المرأة في سوق العمل قضية ضرورية من أجل ضمان عيشة كريمة.

وفي هذا الصدد تقول مبحوثة: "اليوم أحسن من بكري كان هناك تحريم تعليم البنات ، اليوم أحسن، المرأة تخدم وتشارك في البيت. ففي حالة عدم عمل كل من الزوج أو الزوجة العيشة صعبة . عندما دخلت نعمل بهذه المؤسسة كنت المرأة الوحيدة التي تعمل في الورشة بهذه المؤسسة، الإنسان يبقى في *la misère* ولا يخرج للعمل. أنا لا أستطيع أن أبقى بدون دخل ولا أخرج للعمل ، اليوم كل الناس تخرج وتخدم ..... عندما كنت أخرج إلى العمل كان يبدو هذا الأمر لناس غير عادي ، واليوم يقولوا لك ما تفرطيش في عمالك حتى تخرج *la retraite* . لازم أن أعمل، يجب أن نشارك في هذه الحياة ، يجب أن تعرف كيفش تعيش ، أنا زوجي فلاح أشارك معه في الفلاحة في *week end* (عاملة بمؤسسة النسيج 43 سنة).

من خلال المقارنة التي تقيمها هذه المبحوثة ما بين زمنين، تكشف لنا أن المرأة استطاعت تجاوز تلك النظرة الضيقة للمرأة وهذا بفضل تفهم المجتمع بضرورة عمل المرأة ومشاركتها في سوق العمل. فالعمل هو الوسيلة الوحيدة للخروج من مرحلة الفقر، فمن غير المنطقي، حسب رأي المبحوثة، أن تبقى المرأة تعيش في الفقر ولا تخرج للعمل خارج البيت. وانطلاقاً من تجربتها الخاصة، حيث كانت المرأة الوحيدة العاملة في الورشة، تكشف لنا معاناتها من نظرة المجتمع الذي كان يرى خروجها للعمل في مجال رجولي أمراً غريباً. بينما اليوم وحسب رأي المبحوثة فإن هناك تشجيع من طرف المجتمع على أن لا نفرط ولا نضيع عملنا. فالظروف الحالية مشجعة على مساهمة المرأة في العمل لكي تستطيع مقاومة تحديات العصر.

كما اثبت الجدول رقم 1 بان 26.5% من المبحوثين لا يوافقون أن تخرج المرأة للعمل خارج البيت. و 5% من هؤلاء المبحوثين لا يوافقون تماماً عن قضية خروج المرأة للعمل خارج البيت. فهذه الفئة الراضية لخروج المرأة خارج البيت ترى أنها عورة ويجب أن تبقى في البيت لأنها خلقت أن تربي الأبناء وتقوم بالأشغال المنزلية. فمن غير المنطقي في نظر هؤلاء المبحوثين تقبل فكرة خروج المرأة أن تشارك

الرجل مجاله. فتلك التأويلات والتمثلات للمرأة تبقى تستمد شرعيتها من المنظومة القيمية للمجتمع التقليدي. فالتصريح الأتي يمثل جيداً تلك النظرة الضيقة لمكانة المرأة في المجتمع، حيث يقول أحد المبحوثين:

" المرأة سوى الدار، عمل المرأة الدار الطبخ *la cuisine* أنا أقرأ لك ما قاله الله في ما معناه،"ينعل الجنس الذي تحكمه امرأة". المرأة أنتع الدار أنا ضد *contre* عمل المرأة . *Pas de métiers* الطبخ في الدار". ثم يطلب من الطالب الذي كان يجري معه هذه المقابلة: "فيصل، أذهب لتسأل أبيك ماذا يقول لك، المرأة أنتع الطبخ في الدار نفرض مثلاً نحن ثلاث أبناء و بنت في الدار ، هل من المنطقي البنت تخدم والأبناء ما يخدموش، أنا أفضل المرأة تبقى في الدار، وإخوانها يخدموا." (عامل بمؤسسة الخزف الصحي 50 سنة)

يبرز لنا هذا التصريح الرأي الرفض وغير الموافق عن خروج المرأة للعمل خارج البيت. فعمل المرأة هو العمل البيتي أي تربية الأولاد والطبخ إلخ. فالعمل خارج البيت هو مجال وقطاع خاص بالذكور ومن غير المنطقي أن تأخذ المرأة عملاً والرجل يبقى بدون عمل. فهذا التصريح يريد أن يعمم على أفراد آخرين حيث يرى أنهم لهم نفس التصورات والتمثلات، تؤكد على أنه مازالت هناك فئة من العمال والأفراد في المجتمع من يرى أن المرأة تبقى تحت رحمة الأب ، الزوج أو الأخ. فلا يمكن أن تحقق المرأة نوعاً من الاستقلالية المادية والاجتماعية عن هذا المجال الذي ضبطته قيم وعادات وتقاليد. والأكثر من ذلك فإن المبحوث ذهب إلى أبعد من ذلك حينما ذكر خطأ أو عن جهل أية قرآنية لتكون له حجة على أن حتى العمل خارج البيت بالنسبة للمرأة تعد من المعاصي لأوامر ونواهي الله.

### ثالثاً: معوقات عمل المرأة في الجزائر في ظل التنمية

لقد عمل النظام القيمي والاعتبارات الاجتماعية والثقافية للمجتمع على توجيه المرأة وتحديد مصيرها في الحياة. فما زالت المرأة تشعر أنها تحت رحمة قرار الأب أو الأخ أو الزوج. فإذا رجعنا إلى سياسة الدولة في تدعيم الشباب مثلاً، من خلال مؤسسة تشغيل الشباب ANSEJ، نرى أن المرأة استطعت أن تشارك في مشاريع اقتصادية بمساهمة الدولة<sup>7</sup> فهذه الأرقام ليس لها أي دلالة اجتماعية، حيث هناك استراتيجيات تقوم بها العائلة من أجل الاستفادة من هذه المشاريع. فنقام مشاريع تحت اسم الفتاة أو المرأة لكي يستفيد منها الرجل والذي يصبح المسير لهذا المشروع، فعلى المرأة إلا إمضاء الوثائق، ومن هنا تبقى هذه المرأة تعيش تحت رحمة الأب، الأخ أو الزوجة كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

ومن هنا نرى كيف أن مساهمة المرأة في العمل خارج البيت تحكمه معايير ومبادئ يجب على المرأة أن تتقيد بها حتى تسمح لها الخروج إلى العمل. فمن الصعوبة بمكان أن تتقبل العائلات فكرة خروج المرأة إلى مجال ظل وإلى زمن طويل مجال رجولي. وفي نفس المضمار يشير جمال غريد: "وحتى بالنسبة للمرأة العاملة خارج البيت، يجب أن تحترم بعض الشروط التي يحددها المجتمع المحلي والذي عادة ما تصدر عنه فتاوي سوسيو-ثقافية، فهذه الشروط تعمل على تنظيم عمل المرأة خارج البيت"<sup>8</sup>.  
ومن أهم هذه الشروط:

- الحاجة المادية للأسرة، وهي حاجة يبررها الفقر واليؤس
- أن تتصرف خارج البيت طبقاً للقواعد والمعايير الاجتماعية
- أن تبقى خاضعة لقيم العائلة في البيت، فلا يجوز أن تتخلى عن المهام المنزلية بحجة أنها كانت عاملة خارجه، ولا أن يصدر عنها سلوك تظهر من خلاله المطالبة بالمساواة مع الرجل في تحمل أشغال البيت.

ويستخلص غريد من ذلك: إذا كان عمل المرأة خارج البيت قد حررها من الفقر فلم يحررها من هيمنة القيم الاجتماعية العائلية والاجتماعية التقليدية إلا في حدود ضيقة. وحتى العمل داخل المصنع منظم على أساس التراتب التقليدي الموجود في الأسرة والمجتمع.

فعمل المرأة خارج البيت، في ظل تحولات عرفها المجتمع في مسألة تضارب القيم الأخلاقية الثقافية، يبقى محل تساؤلات عديدة من طرف الرجل الذي لا يتقبل خروج المرأة بدون فرض شروط تحدد مجال عملها ونشاطها.

وانطلاقاً من تلك التأويلات والشروط المسبقة لدخول المرأة سوق العمل تبقى المرأة، في أغلب الأحيان، محصورة بمباشرة العمل في قطاعات ومهن دون غيرها. ويصرح عدي الهواري إلى أن العمل المأجور النسوي لم يصبح محل أحكام مضادة مسبقاً، فبالعكس أصبح مقبولاً بالنسبة لمهن معينة، وفئات اجتماعية وفي بعض الظروف<sup>9</sup>.

#### رابعاً: المهن المختارة للمرأة

وكما أشرنا، فإن خروج المرأة إلى سوق العمل موجه نحو القيام بأعمال ومهن لا يكون فيه اختلاط مع الجنس الآخر. وهكذا فتعمل العائلات على تشجيع الفتيات والجنس الأنثوي بصفة عامة على ممارسة مهن دون سواها و هذا ما يثبته الجدول التالي في اطار نفس الدراسة السابقة.

##### الجدول رقم 2 يبين المهن المختارة للبنات

النسبة %	التكرارات	المهن المختارة
59.2	154	التعليم
21.5	56	الصحة
3.1	8	المحاماة / قاضي
16.2	42	البيت
100	260	المجموع

يبين لنا الجدول رقم 2 أن 59.2% من المبحوثين يفضلون أو يختارون مهنة التعليم للجنس الأنثوي وهي أكبر نسبة في اختيارات المبحوثين. ثم تليها مهنة الصحة ب 21.5 % من المبحوثين والتي

اخترت كمهنة صالحة للبنات. فتبقى هاتين المهنتين المهن التي ظلت مفضلة في المجتمع نظراً لطبيعية ونوعية المهنة. فهاتان المهنتان تعتبران من أهم المهن الصالحة للجنس الأنثوي والتي يكون فيه الاتصال مع جنس الذكور جد محدود. "فالنشاط المأجور في التعليم بالنسبة للمرأة أو مهنة الطبيرة، يعد أكثر قبولاً من تلك المهن الخاصة بالعمالات".

إن المقارنة التي يقيّمها المجتمع بين مهنة التدريس والمهن الأخرى، تجعل هذه المهن الأكثر تفضيلاً في المجتمع. فالمعلمة تقوم بعمل تربوي يكون امتداد لعملها البيتي والمتمثل في تربية الأجيال. وهكذا فإن خروج المرأة للقيام بعمل تربوي يعد نوع من الخدمة التي تقدمها للمجتمع مقابل أجر معين يساعدها على تلبية حاجاتها وحاجات أسرتها. في هذا المضمار يشير عدي الهواري " أن تمديد المهمة التربوية للمدرسات للأطفال غير أطفالها مقابل أجر معين، وتقديم خدمة للمجتمع في محيط حيث يكون الاتصال مع الرجال جد محدود، وقضاء معظم وقت عملها مع التلاميذ، عكس العمل في الإدارة أو المعامل... كل هذه العوامل تجعل من عمل المعلمات والمدرسات محتقظاً بمكانة خاصة. وهذا ما يفسر أنه عكس العمالات الأخرى، المعلمات العازبات لا تنقطع عن العمل بعد زواجهن"

رغم هذه الاختيارات التي يجد لها العمال بعض التفسيرات كنقص الاختلاط مع الرجال، إلا أن هناك فئة من المبحوثين الذين لا يفضلون أي مهنة للجنس للفئات النسوية وهي تمثل نسبة 16.2% من المبحوثين. كل ما يتمناه هؤلاء المبحوثين للبنات هو المكوث في البيت بدون مهنة خارج البيت بينما عملها هو تربية الأبناء والقيام بأشغال اليومية بالبيت.

إن التحولات التي عرفها المجتمع مع انتشار الفقر وتدني القدرة الشرائية لأفراد والمجتمع بصفة عامة، عملت على تغيير تمثيلات المجتمع لعمل المرأة كما رأينا في تحليلنا للعناصر السابقة. ومن هنا أصبحت الأسر تشجع بناتها على القيام بعمل خارج البيت وخاصة مهنة التعليم. إلا أن هناك بعض الأسر التي ترى بأن الجنس الأنثوي يستطيع العمل في كل المهن مثلها مثل الرجل إلا أن هناك شعوراً بنوع من

التردد في اختيار بعض المهن نظراً لثقل تلك المنظومة القيمية التقليدية على اختيارات، وتمثلات وممارسات الأفراد.

يصرح مبحوث قائلاً: " المعيشة هي التي فرضت على المرأة أن تخرج وتعمل خارج البيت العمل خارج البيت أصبح شرط في الزواج، الرجل يبحث عن المرأة التي تعمل ، لأن الزوج قد يعاني من البطالة... المهن الصالحة للمرأة، كل المهن ولكن المهن التي تصلح لها الصحة التعليم الإدارة وهي تستطيع أن تسيير حتى هذا المصنع أتمنى أن تحصل على مناصب عالية، ثم يعطي مثال عن لويضة حنون، المترشحة للرئاسيات ويتمنى أن تأخذ منصب سيدي سعيد" (عامل بمؤسسة النسيج 42 سنة)

نلاحظ أن المبحوث يبرر خروج المرأة للعمل بعوامل اقتصادية ويذهب إل أكثر من أن شرط زواج المرأة هو أن يكون لها منصب عمل نظراً للظروف الاجتماعية التي أصبح يعاني منها الشباب من بطالة وتذبذب في الدخل. وبالتالي فعمل المرأة أصبح نوع من تأمين حياة كريمة للأسر.

يبدو أن هناك اتجاهاً جديداً يبرز خلال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحالية حيث أصبحت الفتاة العاملة شرطاً من شروط الشباب العاطل عن العمل للزواج بها. فهو مطلب فئة العاطلين عن العمل. وهكذا ظهر نوع من الطلب الاجتماعي على الفتاة العاملة لم يكن معروفاً من قبل. لكن دون أن يؤدي ذلك، في كثير من الأحيان، إلى تغيير الوظائف الأساسية في علاقة الجنسين داخل الأسرة.

كما تعتبر نتائج الدراسة التي قام بها المركز الوطني لدراسات و التحليل السكاني و التنمية CENEAP لسنة 2002 حول مساهمة المرأة الريفية في التنمية الوطنية و هي من اولى و اهم الدراسات في هذا الميدان و التي اضاءت جوانب جديدة في واقع عمل المرأة في قطاعات لم تستثمر بعد من قبل العنصر النسوي في اطار التنمية ذلك لأنها تعتبر امتدادا لعمل المرأة في المنزل و هي القطاع الفلاحي و قطاع الحرف اليدوية فهذه القطاعات تبعث من جديد مساهمة المرأة في المجال الاقتصادي الذي لا يعتمد في

تحقيقه على العمل في المؤسسات او قطاع الخدمات فحسب بل يركز كذلك على قطاعين هامين يمكن ان يكونا قد تجاهلا نظرا لنواتج التحضر و التمدن<sup>10</sup>.

## خاتمة:

تعتبر مشاركة المرأة في عالم الشغل في الجزائر تحققت الى درجة ما تحت ضغط المعطيات السوسيوثقافية رغم التحول الحاصل في هذه المسالة الا انه يبقى في حدود و يخضع عملها لشروط ومن بين هذه الشروط العمل في مجالات حيث يكون الاتصال مع الرجال محدوداً أو في المجالات التي تطبق فيها تعاليم الشريعة الإسلامية حسب رأي بعض المبحوثين.

وهذه الشروط هي التي كانت وما تزال دائماً تهيكّل وتوجه الاختيارات المهنية عند المبحوثين. فمهنتي التعليم والصحة تظل المهنتان المفضلتان عند المبحوثين. وبالتالي فما زال للاعتبارات الاجتماعية والثقافية تأثيرها الموجّه لاختيارات العمل النسوي في المجتمع الجزائري.

و في هذا السياق يمكن ان تساهم الدولة و الافراد معا في تحسين مشاركة المرأة في التنمية فإلى جانب المعوقات السوسيو مهنية يمكن ان نخفف من وطأتها بتكثيف دور الطفولة مثلا و بأسعار مناسبة بالإضافة الى ان تحسين نوعية الحياة داخل البيت عبر توفير الاجهزة الالكترومنزلية يمكن من تقليص زمن القيام بالأعمال المنزلية ، فيما تشجع الدراسات الحديثة لصندوق النقد الدولي على تقليص مدة عمل المرأة وذلك للمساهمة في اطار اخر من اطر التنمية و هو التنمية البشرية التي تعتبر مستدامة و تتمثل في جودة التربية و الصحة بالنسبة للأطفال الذين يمثلون في المستقبل الطاقة البشرية التي تساهم بدورها في التنمية و بذلك يمكن للمرأة المساهمة في قطاع الاقتصاد من خلال وجهتين و هذا يعتبر نوعا من تشجيع المرأة على الخروج للعمل بمان عدم عملها قد يكون احيانا نابعا من قرار شخصي خوفا من ضياع الاسرة و الاطفال

لذلك اجزمنا بان ما يبدو اقتصاديا محضا هو في الحقيقة خاضع لجوانب سوسيوثقافية في المجتمع .

## اهم النتائج التي يمكن ان نستخلصها من العلاقة المتجانسة بين عمل المرأة و التنمية:

✓ تشريف الدور الاجتماعي للمرأة في الاسرة في اطار علاقات المحبة و التضامن مع الزوج و الابناء.

✓ عقلنة و ترشيد مشاركة المرأة في التنمية الوطنية من خلال اعادة النظر في طبيعته و مكان العمل و تنظيمه بما يتماشى و دور المرأة داخل الاسرة.

✓ التخفيف من معوقات العمل المنزلي من خلال توفير الوسائل التكنولوجية و عدم اقضاء دور الرجل داخل المنزل.

✓ تكثيف الجو العائلي حتى يكون المنزل جنة للأبناء و مكان للراحة للأولياء من تعب العمل و هذا يبدا من توفير المسكن اللائق.

✓ تكثيف عمل المرأة خارج البيت بما يتلاءم و واجباتها الاسرية و خاصة الامومة، و حتى اذا كان ذلك على يؤثر على الدخل او الربح الانبي، لان الفائدة الاجتماعية اهم من خلال ضمان جودة الجانب الصحي و النفسي و الاخلاقي لأفراد الاسرة الصغار منهم و حتى الكبار بمأن المرأة هي التي يمكنها القيام بهذا الدور، فلا يجب على دور الحضانة ان تعوض الوجود الفيزيقي و العاطفي للام بل هي عوامل مساعدة فقط فالتنمية البشرية في هذا الصدد هو ما اصبحت تسعى اليه البلدان المتقدمة كاليابان مثلا.

## الملحق

الجدول يبين المؤسسات الصغيرة المنجزة من طرف الجنس الأنثوي حتى سبتمبر 2001					
المؤسسات المنجزة من طرف الإناث		%		عدد المؤسسات	نوع النشاط الاق
العدد/ (2)	العدد/ (1)	الممونة (1)	الممونة (1)	الممونة (1)	
%(2/1)	%(2/1)	العدد/ (2)	العدد/ (1)	العدد/ (1)	
3.37	10.36	393	30.38	11.665	نقل الأفراد
2.66	4.85	184	18.33	6.922	نقل السلع
23.98	41.72	1.582	17.47	6.596	الخدمات
4.09	4.98	189	12.23	4.620	القطاع الزراعي
19.83	23.60	895	11.85	4.513	الحرف والفنون
16.42	6.48	246	3.96	1.498	القطاع الصناعي
3.78	0.84	32	2.24	47 8	قطاع الأشغال ع.
38.61	6.75	256	1.75	663	المهن
4.27	0.39	15	0.93	351	الصيانة
0.00	0.00	0	0.11	44	قطاع الري
0.00	0.00	0	0.09	35	قطاع الصيد
10.04	100	3.792	100	37.754	المجموع

**Source : DES/ CNES, Juin 2002**

<sup>1</sup> Moustafa Boutefnouchet , la société algérienne en transition éd OPU,ALGER, 2004, p 40 .

<sup>2</sup> لمزيد من الاطلاع أنظر :

M.B.Tahon, « L'emploi des femmes en Algérie » in *Canadian Journal of African Studies*, Vol. 16 (1), 1982 : pp.42-66.

<sup>3</sup> C.f., J. Schnetzler, *Le Développement Algérien*, Paris : Masson, 1981.

<sup>4</sup> Ali Mazrui, *The Africans*, London : BBC Document, Juin, 1986.

<sup>5</sup> لمزيد من الاطلاع : Moustafa Boutefnouchet , la société algérienne en transition éd OPU,ALGER,2004,p15

<sup>6</sup> مولاي الحاج مراد ، العمال الصناعيون في الجزائر: تمثلات وممارسات ، دراسة ميدانية بثلاث مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، سبتمبر 2005

<sup>7</sup> أنظر الجدول في الملحق والخاص بالمؤسسات الصغيرة المنجزة من طرف الجنس الأنثوي حتى سبتمبر 2001

<sup>8</sup> Cf. Djamel Guerid, « Femmes, travail et société : la société a toujours le dernier mot », in *Femmes et Développement*, Actes de l'atelier, Oran : Edition CRASC, Août 1995 : pp 33-41

<sup>9</sup> Lahouari, Addi, *Les mutations de la société algérienne*, Paris : La Découverte, 1999, p137.

<sup>10</sup> La participation de la femme rurale a la vie économique et sociale, CENEAP 49-septembre 2002.